مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 29-53
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

أثر الأداء اللوجستي على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2019

The impact of logistical performance on the rate of coverage of exports outside hydrocarbons for imports in Algeria during the period from 2007 to 2019

قدة جميلة[1] * ، محلوس زكية[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر-بالوادي (الجزائر)، guedda-djamila@univ-eloued.dz،
مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية PEDAA (جامعة الوادي).

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر-بالوادي (الجزائر)، mahlous-zakia@univ-eloued.dz،
مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (جامعة الوادي).

تاريخ الاستلام: 2022/03/25 **تاريخ القبول:** 2022/07/02 **تاريخ النشر:** 2022/09/01

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأثر بين الأداء اللوجستي ومؤشر تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2019، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض بيانات ومعطيات كمية من البنك الدولي وبنك الجزائر، والمنهج القياسي من خلال التقدير بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج **Eviews10** . حيث اعتمدنا في النموذج على ثلاث محددات كمتغيرات مستقلة افترضنا تأثيرها على معدل التغطية كمتغير تابع وهي: (مؤشر الأداء اللوجستي الكلي، مؤشر ارتباط موانئ الدولة بموانئ العالم وسعر الصرف).

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة بين مؤشر الأداء اللوجستي الكلي ومؤشر ارتباط موانئ الدولة بموانئ العالم مع المتغير التابع، أما سعر الصرف كان له أثر عكسي مع معدل التغطية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أداء لوجستي، معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات، طريقة المربعات الصغرى العادية.

تصنيفات JEL: F14؛ C15؛ L98

Abstract :

The study aims to analyze the impact between the logistical performance and the non-hydrocarbon exports coverage index for imports in Algeria during the period from 2007 to 2019, using the descriptive analytical approach by reviewing quantitative data and data from the World Bank and the Bank of Algeria, and the standard approach through estimation by the least squares method using the Eviews10 program،Where we relied in the model on three determinants as independent variables whose impact on the coverage rate was assumed as a dependent variable, namely: (the overall logistic performance index, the index of

* المؤلف المرسل.

the country's ports' linkage with the world's ports and the exchange rate).
The study concluded that there is no relationship between the overall logistic performance index and the index of the country's ports' connection with the world's ports with the dependent variable, while the exchange rate had an opposite effect with the coverage rate in Algeria.
Keywords: Logistic performance, coverage rate of imports outside hydrocarbons, ordinary least squares method
JEL Classification: F14 ; C15 ; L98

مقدمة

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول النامية عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي. كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

إن العولمة التي يشهدها العالم وبشكل خاص على المستوى الاقتصادي و الاتجاه نحو دعم الانفتاح التجاري نتج عنه زيادة في حدة المنافسة، والخروج من فكرة أن قيام التجارة ترجع إلى فروق في التكلفة فقط أو ما شابه ذلك من مميزات للمنتج في حد ذاته، إلى اشتراطات أخرى من الجانب الخدماتي للدول أصبحت ضرورية لولوجها الأسواق العالمية بأكثر مرونة وهو ما يعرف بالخدمات اللوجستية فهي أكبر معبر عن التدابير الميسرة للتجارة الدولية كما تدعم خفض التكاليف التجارية.

الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تعمل جاهدة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخوصصة، تدعيم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية خاصة منها الصغيرة و المتوسطة ، وكون حجم الاقتصاد العالمي في تنامي سريع و متزايد، مما استوجب على جميع الدول ومن بينها الجزائر المضي قدما في تطوير كافة القطاعات خاصة قطاع الخدمات اللوجستية.

إن ما تتمتع به الجزائر من مواقع لوجستية استراتيجية يسمح لها بان تصبح مركزا لوجستيا حيويا فاعلا، وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تكثف مساعيها اليوم ووفق خطط مدروسة للنهوض بهذا القطاع، كتجهيز البنية التحتية (تأهيل الموانئ والربط بشبكات طرق متطورة وحديثة والمطارات والسكك الحديدية إضافة إلى خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية المتطورة...)،إلى غيرها من الخدمات اللوجستية الأخرى.

وانطلاقا مما سبق تظهر لنا جليا إشكالية الدراسة التي يتوجب علينا طرحها :

ما مدى تأثير مؤشر الأداء اللوجستي على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر؟

للإجابة على الإشكال الرئيسي افترضنا أن :

*** للأداء اللوجستي الكلي تأثير كبير على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر.**

أهمية الدراسة:

تتمثل أهميتها في تحديد نوعية العلاقة واتجاهها بين الأداء اللوجستي ومؤشر تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2019.

منهج الدراسة:

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض بيانات ومعطيات كمية من البنك الدولي وبنك الجزائر، مع استخدام أداة من أدوات القياس المتمثلة في طريقات المربعات الصغرى العادية للوصول للعلاقة الأثرية بين متغيرات الدراسة.

ولضبط نموذج للدراسة الحالية قمنا بتلخيص بعض الدراسات السابقة التي تندرج في صلب الموضوع الذي بين أيدينا وهي كما يلي:

1- Stady Yugang HE, and others ; International Logistics: Does It Matter in Foreign Trade?;2021:

عنونت الدراسة باللوجستيات الدولية: هل لها أهمية في التجارة الخارجية ؟

استهلت الورقة الحديث عن أهمية التطرق للعلاقة بين اللوجستيات الدولية والتجارة الخارجية كونها لا تزال لغزا محيرا، ولهذا السبب وضعت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كعينة لاستكشاف أهمية اللوجستيات الدولية للتجارة الخارجية (تجارة الصادرات)، للفترة من 2000 إلى 2017 ، تستخدم هذه الورقة مؤشرين (اللوجستيات الدولية وسرعة تطوير الخدمات اللوجستية الدولية) لدراسة العلاقة الديناميكية بينهما في بلدان عينة الدراسة، تعامل التجارة الخارجية كمتغير موضح (تابع) واللوجستيات الدولية كمتغيرات تفسيرية (مستقلة)، أما المتغيرات المراقبة : (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والسعر النسبي، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) على الدوام ستدخل كعوامل مهمة مؤثرة على تجارة الصادرات في العديد من البحوث.

وتبين نتائج هذه الورقة أن اللوجستيات الدولية لها أثر إيجابي غير مباشر على تجارة الصادرات وأن سرعة تطوير اللوجستيات الدولية لها تأثير تنظيمي على العلاقة بين اللوجستيات الدولية وتجارة التصدير.

2- Stady Rui liang and ziyang liu; Port Infrastructure Connectivity; Logistics Performance and Seaborne Trade on Economic Growth: An Empirical Analysis on '21st-Century Maritime Silk Road; 2020 :'

استنادًا إلى بيانات 32 دولة على امتداد طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين لمدة ستة سنوات 2007 ،2010، 2012 ،2016،2014 و 2018، قامت الدراسة التي بين أيدينا المعنونة بـ: **اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحرا بشأن النمو الاقتصادي:** تحليل تجريبي حول طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، بالتحليل بشكل تجريبي تأثير اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية.

نظرًا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة جدًا في بناء الموانئ الذكية ، يتم تعريف البنية التحتية للموانئ على أنها البنية التحتية للنقل والبنية التحتية للاتصالات في هذه الدراسة.

النتائج الرئيسية هي كما يلي:

* تحسين اتصال البنية التحتية للميناء يمكن أن يعزز الأداء اللوجستي والنمو الاقتصادي، في حين أن تحسين أداء الخدمات اللوجستية ليس له تأثير كبير في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يلعب الأداء اللوجستي دورًا وسيطًا نشطًا في ربط البنية التحتية للموانئ مما يعزز النمو الاقتصادي.

* يمكن أن يؤدي تحسين أداء اللوجستيات إلى تعزيز التجارة المنقولة بحراً ، بينما يرتبط اتصال البنية التحتية للموانئ ارتباطًا سلبيًا بالتجارة المنقولة بحراً ، وهو ما قد يكون بسبب انخفاض كفاءة الموانئ. وبالتالي ، فإن تحسين الأداء اللوجستي له دور مزدوج في تعزيز التجارة .

* تطوير اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي في وقت واحد وتعزيز كل منهما للآخر ، مما يمكن أن يشكل تآزرًا لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي

3 - Stady Taher Ammar jouili ; Impact of Seaport Infrastructure; Logistics Performance ; and Shipping Connectivity on Merchandise Exports ; 2019 :

تأثير البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي واتصال الشحن على الصادرات السلعية:

تناقش هذه الورقة تأثير جودة البنية التحتية للموانئ ، ومستوى الربط البحري ، وكفاءة عمليات التخليص الجمركي، ووقت التصدير على الصادرات السلعية في 82 دولة بحرية خلال الفترة من 2007 إلى 2014.

الهدف من هذه الورقة هو إنتاج تقديرات موثوقة لتأثير المتغيرات المذكورة أعلاه على الصادرات السلعية للبلدان البحرية في جميع أنحاء العالم.

أظهرت الدراسة عدة نتائج ملخصة في ما يلي:

* أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الصادرات السلعية ووقت التصدير ، فعندما يزداد وقت التصدير يتأثر حجم الصادرات السلعية سلباً.

* أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين تصدير البضائع وسعر الصرف ، أي أن حجم الصادرات السلعية يتأثر سلباً بارتفاع سعر الصرف ،

* أكدت النتائج أن جودة البنية التحتية للموانئ البحرية لها تأثير إيجابي كبير على الصادرات السلعية.

* تُظهر دراسة النتائج الحالية تأثيرًا إيجابيًا وهامًا لاتصال الشحن البحري على صادرات البضائع.

*كلما كانت إجراءات التخليص الجمركي للتصدير سهلة ومبسطة ، فإن ذلك يخدم الشركات المصدرة ويساهم في زيادة حجم الصادرات السلعية

قدمت النتائج إطارًا تجريبيًا يدعم الرأي القائل بأن جودة الأداء اللوجستي وجودة الموانئ البحرية والبنية التحتية ذات الصلة والترابط البحري أمور ضرورية لتنمية صادرات البضائع.

أصالة هذه الدراسة تمثلت في أنها تلقي نظرة فاحصة على محددات الصادرات السلعية خارج المتغيرات المعتادة المؤثرة مثل سعر الصرف ، والناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر أسعار المستهلك ، وتكلفة التصدير. وأكدت بأن جودة البنية التحتية للموانئ وعمليات التخليص الجمركي ، فضلاً عن وقت التصدير والربط البحري ، يمكن أن تكون عوامل تفسيرية لصادرات سلع البلدان.

4 - دراسة هبة الله اسماعيل ، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية (أجريت الدراسة سنة 2021) :

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات داخل الدول النامية وذلك من خلال تحسين الخدمات اللوجستية التي تقدمها هذه البلدان كتطوير البنية التحتية وتطوير وهيكلة الأنظمة الجمركية بداخلها والاهتمام بعامل الوقت كعنصر هام للتجارة الدولية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والتحليلي في تحليل وتوصيف المتغيرات التي تناولتها الدراسة وذلك لتقدير العلاقة بين المتغيرات وقياس أثر الأداء اللوجستي في تنمية صادرات الدول النامية، ليصبح أحد المحددات الداعمة لتنافسية الصادرات. بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي. شملت ثلاثون دولة نامية على مستوى العالم خلال الفترة (2007-2018).لتحديد نموذج الدراسة كان يجب معرفة كل المحددات المؤثرة من جميع الجوانب:

* **المحددات التي تؤثر على الصادرات في جانب العرض:** سعر الصرف الحقيقي، الناتج القومي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، القوة العاملة، الادخار، التصنيع ، شبكات الاتصال، تكاليف الإنتاج.

* **المحددات التي تؤثر على الصادرات من جانب الطلب:** السعر، الدخل.

و بعد أن تم الاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية لتقدير أثر الأداء اللوجستي على الصادرات خلال فترة الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية والتي تؤكد معنوية الأثر الإيجابي للأداء اللوجستي ولكل متغيرات الدراسة المستقلة على الصادرات بالدول النامية محل الدراسة، فدعم الخدمات اللوجستية لدعم قطاعات التصدير للدول النامية سيكون له مردود جيد إلى حد كبير.

5- دراسة رياض ريمي والسعيد بوشول، دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لدول المينا (أجريت الدراسة سنة2020) :

تتبلور الإشكالية المطروحة للدراسة التي بين أيدينا حول قياس مدى مساهمة الأداء اللوجستي في تحفيز تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، إذا هي تهدف إلى دراسة دور الأداء اللوجستي في

تسهيل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاقتصاد القياسي لتقدير مدى العلاقة بين الخدمات اللوجستية بالصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بيانات بانل، أما بالنسبة للعينة وفترة الدراسة فشملت15دولة شرق أوسطية وشمال إفريقية وهي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، المملكة الأردنية، الكويت، لبنان، مالطا، المغرب، سلطنة عمان، قطر، العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة (2010-2017).

تظهر نتائج التقدير أن مؤشر الأداء اللوجستي يلعب دورا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه النتيجة الغير متوقعة والمفاجئة يمكن تفسيرها بالأثر الإيجابي لهذا المؤشر على واردات هذه الدول، وهذا يعني أن الزيادة في الصادرات نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجستي كان يقابلها زيادة في الواردات وبوتيرة أكبر، مما أدى إلى تناقص مستمر للرصيد الخارجي للسلع والخدمات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة. وكتفسير لهذا التناقص أشارت الدراسة إلى عدة أسباب كزيادة الإنفاق الحكومي خاصة في قطر بسبب التحضيرات لمونديال2022 وأيضا استغلال قطاع المحروقات كمورد رئيسي، والتخوف من الانفتاح الاقتصادي، وضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الاقتصاد الغير رسمي، وضعف مساهمة القطاع الخاص وضعف استغلال القطاع الزراعي، وغياب ثقافة التصدير، وعدم القدرة على تشكيل تكتل اقتصادي، أيضا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية لهذه الدول.

أولا- الإطار النظري للأداء اللوجستي و معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات

يؤدي القطاع اللوجستي دورا هاما في اقتصاديات الدول، حيث يعتبر عصب عمليات الإنتاج والتوزيع، حيث يأخذ مكانه الاستراتيجي ليشكل موردا أساسيا في إيرادات الدول، وخاصة الدول النفطية المعرضة اقتصاداتها للأزمات النفطية المتكررة، من خلال تأثيره الإيجابي في حلقات التداول بين المنتج والمستهلك النهائي، ومن جانب آخر يعتبر المحفز الرئيسي لفرص الأعمال والاستثمار في أي بلد.

1- الإطار النظري للأداء اللوجستي و معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات

يؤدي القطاع اللوجستي دورا هاما في اقتصاديات الدول، حيث يعتبر عصب عمليات الإنتاج والتوزيع، حيث يأخذ مكانه الاستراتيجي ليشكل موردا أساسيا في إيرادات الدول، وخاصة الدول النفطية المعرضة اقتصاداتها للأزمات النفطية المتكررة، من خلال تأثيره الإيجابي في حلقات

التداول بين المنتج والمستهلك النهائي، ومن جانب آخر يعتبر المحفز الرئيسي لفرص الأعمال والاستثمار في أي بلد.

1-1 مؤشر الأداء اللوجستي: هو أحد المؤشرات الدولية التي تستخدم لقياس التحسن في مستوى الأداء اللوجستي المحقق. حيث ينعكس التحسن في مؤشر الأداء اللوجستي على تنافسية الدولة، وبالتالي تحسن مستوى النمو الاقتصادي المحقق، ويهدف مؤشر الأداء اللوجستي إلى قياس قدرة الدولة على تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

***خفض التكاليف:** حيث ترتبط التكاليف اللوجستية طرديا مع المسافة، وبالتالي فإن تحسن الأداء اللوجستي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة حجم التجارة وتحسين التنافسية.

***خفض الزمن:** حيث يرتبط بالأداء اللوجستي حدوث خفض في الزمن اللازم للتخليص الجمركي وزيادة حجم التجارة نتيجة زيادة قدرة الشركات على دخول أسواق تصدير جديدة، وقد أشارت أحد الدراسات أن خفض زمن التخليص الجمركي بنسبة 10% يؤدي إلى حدوث زيادة في التجارة بنسبة تتراوح بين 5%-8%.

***زيادة الاعتمادية:** وذلك من خلال زيادة القدرة على الاستمرارية في أداء الخدمة وزيادة درجة الموثوقية.

***زيادة المرونة:** من خلال زيادة قدرة الشركات على الاستجابة لاحتياجات العملاء فيما يتعلق بالصادرات والواردات.

***زيادة السلامة:** وذلك من خلال زيادة مستوى الأمن والسلامة لكافة عناصر المنظومة اللوجستية والمتمثلة في البضائع والموارد البشرية والبنية الأساسية.

***زيادة الأرباح:** حيث يؤدي تحسن الأداء اللوجستي إلى خفض التكاليف من خلال تحقيق الكفاءة وزيادة العوائد المالية المحققة من المنظومة اللوجستية.

***زيادة تنافسية الشركات:** نتيجة تحسن الأداء اللوجستي خاصة وأن قصور المنظومة اللوجستية يشكل عقبة أمام الشركات.

***زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يؤدي تحسن الأداء اللوجستي إلى زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

***زيادة النمو الاقتصادي المحقق:** نتيجة زيادة القيمة المضافة المحققة في القطاع اللوجستي، بالإضافة إلى زيادة حجم التوظيف والاستثمار في البنية الأساسية، وبالتالي زيادة حجم التجارة وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي المحقق. (عبد الحميد، 2020، الصفحات 12-13)

يعتمد LPI على مسح عالمي لخبراء ومختصين متخصصين في الميدان (وكلاء الشحن العالميون وشركات النقل السريع). يجمع هؤلاء المختصين المعرفة المتعمقة للبلدان التي يعملون فيها مع التقييمات النوعية المستنيرة للبلدان الأخرى التي يتاجرون فيها ، إلى جانب خبراتهم في بيئة الخدمات اللوجستية العالمية. يتم استكمال التعليقات الواردة من الخبراء ببيانات كمية حول أداء المكونات الرئيسية لسلسلة اللوجستيات في بلد العمل. يقوم المؤشر بتقييم الأداء اللوجستي للبلدان وفقًا لستة مؤشرات أساسية.

يتم تعيين مؤشرات LPI الستة إلى فئتين رئيسيتين "مجالات تنظيم السياسة " والتي تشير إلى المدخلات الرئيسية لسلسلة التوريد وهي: (الجمارك ، والبنية التحتية ، والخدمات اللوجستية) ، والفئة الثانية هي نتائج أداء سلسلة التوريد التي تتوافق مع مؤشرات LPI للوقت و الموثوقية (التوقيت ، والشحنات الدولية ، والتتبع والتعقب). يستخدم LPI تقنيات إحصائية قياسية لتجميع البيانات في مؤشر واحد. يمكن استخدام هذا المؤشر الفردي لمقارنة البلدان والمناطق وفئات الدخل. كما يمكن استخدامه لتحليل المستوى البلدان.

حيث يتم قياس كل مؤشر من المؤشرات الستة على مقياس من 1-5، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد دل ذلك على انخفاض مؤشر الأداء اللوجستي للدولة (أسوأ) والعكس إذا اقتربت قيمته من الخمسة(أفضل)، بدأ البنك الدولي حساب LPI منذ سنة 2007،على أنه متوسط الدرجات من المؤشرات الستة. إذا يُعرّف الأداء اللوجستي: " على أنه متغير كامن يتم قياسه من خلال ستة مؤشرات". (Ekici, Kabak, & Ulengin, pp. 197-207)

2- معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات:1

إن التصدير يعتبر أحد أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، حيث يعني التصدير قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وتوفر فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها. ويقع التصدير في إطار تشجيع التبادل التجاري بين الدول بما يحقق مصالح عديدة لأطراف التجارة الدولية(المصدرون والمستوردون)، نظرا لاختلاف المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة. (مكاوي و عابد، 2016، الصفحات 191-192)

يتمثل مؤشر تغطية الصادرات للواردات في القدرة على تغطية الواردات عموما أما بالنسبة لمقالنا سنسقط هذا القانون على صادرات المنتجات خارج قطاع المحروقات للواردات الإجمالية وهذا يعكس فعالية المؤسسة الاقتصادية، حيث كلما زادت هذه النسبة يعني أن إنتاج

المؤسسات الاقتصادية قد ارتفع فيؤدي هذا إلى ارتفاع الصادرات في حالة وجود فائض على احتياج السوق المحلي أو انخفاض الواردات وهذا يفسر بتغطية الإنتاج المحلي لحصة من حصص السوق المحلي. (بوبكر، 2016، صفحة 206)

أيضا يعبر هذا المؤشر على مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، وبالتالي عدم الوقوع في اختلال هيكل التجارة الخارجية. والذي يترك آثار سلبية على اتجاهات النمو، وفي موازين المدفوعات، ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو التالي: إجمالي قيمة الصادرات / إجمالي قيمة الواردات. (حشماوي و بن عمر، 2015، صفحة 91)

إذا وفقا لمؤشر معدل التغطية يتم قياس مدى تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات ، وذلك للتأكد من عدم احتياج الدولة إلى وسائل تمويل أخرى لتغطية تكلفة الواردات بالعملة الصعبة عن طريق اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو الاقتطاع من احتياطي النقد الأجنبي.

بحيث كلما كان معدل تغطية الصادرات للواردات كبيرا كلما نتج عن ذلك توفير فائض في احتياطي النقد الأجنبي، خاصة إذا كانت مدفوعات الواردات تسعر بالعملة الأجنبية. (عقومة و جنيدي، 2020، الصفحات 542-543)

3-1 العلاقة بين مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات: (محمد أحمد إسماعيل، 2021، الصفحات 215-240)

يمكن للخدمات اللوجستية أن تؤثر في الصادرات من خلال تأثيرها في التكاليف ومن ثم التأثير في التسعير، حيث يتعلق هذا الأخير داخل السوق المحلية إلى حد ما بالقوة الاحتكارية لمنتج معين ولكن في حالة التجارة الدولية تعد تكلفة الخدمات اللوجستية من العناصر الهامة في تسعير البضائع، كما تؤكد بعض الدراسات على أن تكاليف الأنشطة الداعمة للإنتاج تلعب دورا مهما في تحديد اتجاهات التجارة بين البلدان وكان من أهمها تكاليف النقل.

تشمل البنية التحتية العديد من العناصر كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخدمات المرافق العامة والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات أنابيب المياه والصرف الصحي، قنوات الصرف والري، وسائل جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، خطوط أنابيب الغاز، الطرق العامة والسدود الكبرى وقطاعات النقل الأخرى بين المدن والضواحي، النقل الحضري، والمجاري المائية والموانئ والمطارات.

تساعد البنية التحتية الجيدة في خفض التكاليف الإنتاجية وبالتالي زيادة تنافسية المنتجات. كما أنها تدعم زيادة الإنتاج وبالتالي حدوث زيادة في المعروض السلعي يتولد عنه زيادة في الفوائض

يمكن توجيهها إلى التصدير. كما تدعم البنية التحتية المتميزة سهولة الوصول إلى الأسواق بشكل أفضل من خلال الاتصالات ووسائل النقل الكفء وتسهيل الدخول للأسواق الجديدة.

1-3-1 الجمارك وتنمية الصادرات:

تعد الجمارك هي المسؤولة عن معالجة كافة المعاملات والحركات المالية الناتجة عن حركات التجارة الدولية، وإن أي تأخير يمكن أن يحدث فيما يتعلق بالتخليص الجمركي سوف يؤثر بالسلب على التجارة الدولية. ومع اهتمام العالم والمنظمات

الدولية بالسعي نحو تيسير التجارة. كان من الأجدر أن يتم تطبيق هذا المصطلح بشكل مكثف على تيسير المعاملات الخاصة بالإجراءات الحدودية والتخليص الجمركي. حيث تعد البيئة التجارية معقدة للغاية فقد تحتاج الشحنات إلى تخطي العديد من الإجراءات المختلفة خلال عملية التصدير. وغالبا ما تكون هذه الإجراءات مؤداة بواسطة سلطات الجمارك وتحت إشرافها. لذلك فإن خفض هذه الإجراءات والقضاء على الازدواجية بها سوف يؤثر بشكل إيجابي على حركة التجارة وبشكل خاص عملية التصدير. ولا يؤثر تيسير التجارة على دعم الصادرات من حيث خفض الإجراءات الحدودية وتوفير الوقت فحسب وإنما أيضا يؤدي إلى خفض التكاليف الخاصة بالتجارة.

2-3-1 الوقت والصادرات:

إن الاهتمام بعنصر الوقت قد ازداد مع مرور الزمن إلى أن أصبح من النقاط التنافسية التي تدعم شركات عن غيرها. وقد ازدادت أهمية عامل الوقت في الفترة الأخيرة بشكل كبير، مما جعل العديد من الشركات تلجأ غلى الاستعانة بمصادر خارجية من اجل تلبية توقعات عملائهم من حيث التسليم في الوقت المناسب.

وقد بدأت العديد من الشركات وبشكل خاص بالولايات المتحدة الأمريكية في اشتراط معايير للاستيراد من الدول النامية يأتي من بينها وقت التسليم. وفي دراسة لتوضيح أثر الوقت الذي يستغرقه نقل البضائع من المصنع إلى السفينة على حجم الصادرات بحد أدنى 1 بالمائة أو أكثر وذلك ما يختلف عن أنواع سلع أخرى أكثر حساسية للوقت يمكن أن تؤثر بنسبة 7 بالمائة في المتوسط.

4-1 تحليل إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2007-2019:

إن السياسة التصديرية في الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى ،غير أنه تم التراجع عن إتباع هذه السياسة بعد الأزمات المتكررة التي تعرض لها القطاع عدة مرات آخرها كان في سنة 2016 و سنة 2020 بعد جائحة كورونا.

1-4-1 تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2007-2019):

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي محض، يتضح ذلك من خلال ما سنقدمه من إحصائيات تخص الصادرات النفطية والغير نفطية، والتي اعتمدنا في جمعها على تقارير بنك الجزائر(فصل ميزان المدفوعات)

الجدول رقم:(01): جدول يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2007- 2019

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات المحروقات	59.61	77.19	44.41	56.12	71.44	70.59	63.82
صادرات أخرى	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.22	1.05
إجمالي الصادرات	60.59	78.59	45.18	57.09	72.66	71.81	64.87
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
صادرات المحروقات	58.46	33.08	27.92	33.20	38.90	32.93	
صادرات أخرى	1.67	1.48	1.39	1.37	2.22	2.07	
إجمالي الصادرات	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11	34.99	

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، فصل ميزان المدفوعات ، ص:15 **الوحدة : ملايير الدولارات الأمريكية.**

الشكل رقم(01): مخطط بياني يوضح نمو صادرات خارج المحروقات مقارنتا بصادرات المحروقات.

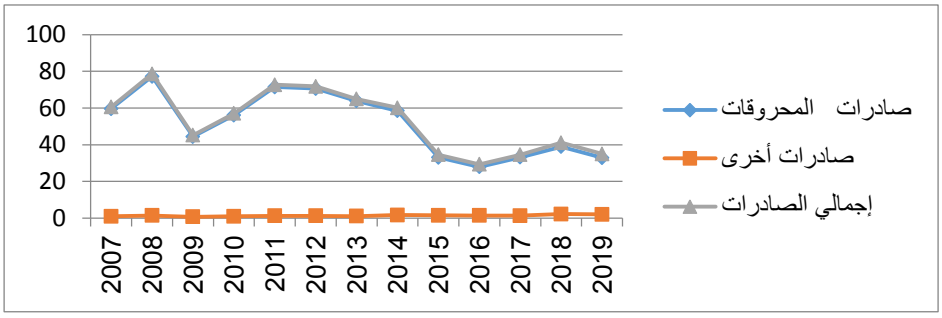

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

بناءا على معطيات الجدول أعلاه وانطلاقا من المنحنى البياني المعبر عنه نلاحظ هيمنة صادرات المحروقات تتواصل من خلال ارتفاع نسبة هذا الأخير بالمقارنة مع الصادرات الأخرى، وما لذلك

من آثار سلبية في حالة حدوث الأزمات النفطية، وذلك ما حدث بالفعل في الأزمة النفطية 2015/2014 أين هوى سعر البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل حيث أثر سلبا على إجمالي الصادرات حيث وصلت في سنة 2016 إلى 29.31 مليار دولار أمريكي فقط وكانت أقل قيمة وصلت لها الصادرات الجزائرية طيلة سنوات الدراسة على الرغم من جهود الحكومات المتعاقبة منذ 1996 في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصادرات الغير نفطية.

2-4-1 تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007-2019):

إن ما سنتطرق له من خلال هذا العنصر هو هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب المجموعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، بناءا على ما ورد في إحصائيات بنك الجزائر.

الجدول رقم (02): تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعات (2007- 2019)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد غذائية	88	121	113	305	357	167	402
المواد أولية	170	340	170	165	162	314	108
المواد النصف مصنعة	640	1390	692	1089	1495	1519	1608
التجهيزات الفلاحية	1	/	/	/	/	/	/
التجهيزات الصناعية	46	69	25	27	36	30	25
السلع الاستهلاكية غير الصناعية	35	34	49	33	16	18	18
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المواد غذائية	323	239	327	350	373	408	
المواد أولية	110	105	84	73	93	96	
المواد النصف مصنعة	2350	1685	1299	845	1626	1445	
التجهيزات الفلاحية	2	/	/	/	/	/	
التجهيزات الصناعية	15	17	53	78	90	83	
السلع الاستهلاكية غير الصناعية	10	11	18	20	33	36	

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، فصل الصادرات والواردات ، ص:28 **الوحدة : بملايين الدولارات الأمريكية**

من خلال الجدول أعلاه نرى بأن صادرات المواد النصف المصنعة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 2350 مليون دولار سنة 2014 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة حيث بلغت 845 مليون دولار سنة 2017 ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة النفطية سنة 2015، وهو ما يؤكد أن المواد النصف مصنعة المصدرة هي في الأصل مشتقات البترول كالزيوت ومشتقاته، الهيليوم و الأمونياك، ثم تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية والتي سجلت ارتفاعا متتالي من بداية فترة الدراسة إلى سنة 2013، حيث بلغت 305 مليون دولار سنة 2010 إلى أن وصلت 402 مليون دولار سنة 2013، ثم لتعاود الانخفاض سنة 2014 و2015 إلى239 مليون دولار وهي أدنى قيمة في الفترة المدروسة ثم لتعاود الارتفاع التدريجي إلى أن وصلت 408 مليون دولار سنة 2019، أيضا بالنسبة للمواد الأولية سجلت تذبذب كبير تراوح بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى طيلة سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بمقدار 340 مليون دولار، وأدنى قيمة للمواد الأولية المصدرة بلغت 73 مليون دولار سجلت سنة 2017، أما بالنسبة للتجهيزات الصناعية و الفلاحية لم تحقق أي قيمة تصديرية طيلة فترة الدراسة عدا سنة 2014 التي سجل فيها قيمة 2 مليون دولار أمريكي أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الصناعية فمساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 49 مليون دولار كأعلى قيمة حققتها سنة 2009 ثم استمرت في التناقص حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 حيث بلغت 10 مليون دولار فقط، وتراجعت مؤخرا عن الانخفاض المستمر حيث سجلت سنة 2018 (33 مليون دولار) وسنة 2019 (36 مليون دولار).

3-4-1 تطور معدل التغطية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2019-2007):

أمام التراجع الكبير والمتكرر لأسعار النفط يعتبر معدل التغطية للصادرات خارج المحروقات من بين أخطر ما قد يهدد أي اقتصاد يعتمد على النفط بنسبة كبيرة، والجزائر تعد من بين هذه الدول التي تشكل المحروقات قرابة 97 بالمائة من إجمالي الصادرات، والنسبة الباقية تعرضنا لمكوناتها في الجدول أعلاه، أما للجدول رقم 03 سيتم به حساب معدل التغطية والتعليق علية من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات.

الجدول رقم (03): جدول يوضح تطور معدل التغطية خلال الفترة (2019-2007)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات خارج قطاع المحروقات	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.22	1.05

إجمالي الواردات	26.35	38.07	37.40	38.89	44.19	48.28	54.99
معدل التغطية %	3.71	3.67	2.05	2.49	2.78	2.52	1.90
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
صادرات خارج قطاع المحروقات	1.67	1.48	1.39	1.37	2.22	2.07	
إجمالي الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	48.57	44.63	
معدل التغطية %	2.79	2.81	2.81	2.79	4.57	4.63	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، فصل ميزان المدفوعات،

ص:15

الوحدة : ملايير الدولارات الامريكية

من خلال ما هو مبين في الجدول أعلاه نرى بأن الواردات الجزائرية لم تنخفض بالرغم من الأزمة البترولية التي عصفت بالصادرات أنداك.

فخلال الفترة (2010-2014) تزايدت الواردات الجزائرية من 38.89 مليار دولار سنة 2010 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014 أي بقيمة زيادة بلغت 20 مليار دولار، وفي ظل نفس الفترة سجلت الصادرات خارج المحروقات تزايد ضئيل من 0.97 مليار دولار سنة 2010 إلى 1.67مليار دولار سنة 2014، بقيمة زيادة 0.7 مليار دولار فقط، بمعدل تغطية تراوح من 1.90بالمائة كأقل نسبة خلال هذه الفترة وفترة الدراسة ككل سجلت سنة 2013 إلى 2.79 بالمائة كأكبر نسبة خلال الفترة سجلت سنة 2014.

و بالنسبة للفترة ما بين (2015-2019) فهي فترة انهيار الاقتصاديات الريعية بسبب انهيار أسعار البترول ومن ضمنها الجزائر، فقد تم تسجيل عجز مستمر في الميزان التجاري على طول هذه الفترة بداية من 18.08مليار دولار سنة 2015 إلى غاية 9.64 مليار دولار سنة 2019، وهو الأمر الذي جعل السلطات أمام حتمية البحث عن البدائل الإستراتيجية وضرورة تنويع الاقتصاد ومنه تنويع التصدير للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وعليه وعلى إثر بعض الإجراءات المتخذة نلاحظ من الجدول أنه في سنة 2018 وسنة 2019 ارتفع معدل التغطية إلى 4.57 بالمائة و4.63 بالمائة على التوالي، بعدما كان 2.81 بالمائة عند بداية الأزمة في سنة 2015، فبعدما كانت الصادرات خارج المحروقات 1.48مليار دولار سنة 2015 وصلت إلى 2.07 مليار دولار سنة 2019 بمعدل زيادة 0.59 مليار دولار فهي نسبة زيادة أقل من الفترة الأولى، حيث بلغت النسبة 0.7 مليار دولار إلا أن ذلك يرجع للواردات في الفترة من 2015 إلى 2019 شهدت

تراجع من 52.65 مليار دولار سنة 2015 إلى 44.63 مليار دولار سنة 2019 بمعدل تناقص يقارب 8مليار دولار أمريكي، بعدما كانت في الفترة من 2010إلى 2014 متزايدة بقرابة 20 مليار دولار أمريكي، وهذا يؤكد وجود بعض السياسات المنتهجة في سبيل ترشيد إحلال الواردات ومن ثم ترقية الصادرات خارج المحروقات كاعتماد الدولة سياسة التقشف ومنع استيراد العديد من المنتجات كالسيارات مثلا وبعض السلع الكمالية الأخرى.

أما خلال الثلاث سنوات الأولى من 2007 إلى 2009 فنلاحظ بأن قيم الصادرات خارج المحروقات تسجل نسب ضئيلة كغيرها من باقي سنوات الدراسة، إلا أنه أيضا نلاحظ تسجيل لمعدلات تغطية مرتفعة نوعا ما مقارنتا أيضا بباقي سنوات الدراسة في الفترات اللاحقة ونستثني من ذلك سنتي 2018و2019، والارتفاع المسجل في معدل التغطية راجع إلى انخفاض في قيم إجمالي الواردات و يعزى ذلك إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) (برنامج دعم فلاحي مكن البلد من تحقيق اكتفاء ذاتي في الجانب الاستهلاكي الغذائي).

2- نمذجة علاقة معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات بالأداء اللوجستي في الجزائر:

2-1 تحديد المتغيرات:

*معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات (CI): متغير تابع

*الأداء اللوجستي الكلي (LPI): متغير مستقل

*مؤشر ارتباط موانئ الدولة بموانئ العالم (CIBP): متغير مستقل

*سعر الصرف (EXC): متغير مستقل

2-2 نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS):

نظرا لان الهدف من إعداد النموذج هو معرفة الأثر الذي يلعبه الأداء اللوجستي الكلية على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات، فضلا على أن النموذج يحتوي على معادلة سلوكية بسيطة فإنه سيتم تقدير معلمات النموذج التي تم وصفها وصياغاتها سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO). والتي تعد الافضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الاخطاء إلى أدنى حد ممكن أي : (سحنون، 2010، صفحة 193)

$$\sum e_i^2 = \sum (y_i - \hat{y}_i)^2$$

ووفقا لهذه الطريقة لابد أن تحقق الفرضيات التالية:

$$E(u_t) = 0 \quad \forall_t = 1 \dots \dots n$$
$$E(u_t^2) = cons = \sigma^2$$
$$E(u_t, u_s) = 0 \quad t \neq s$$
$$E(u_t; X_t) = 0 \quad t \neq s$$

بالاعتماد على النموذج الخطي التالي والذي يتكون من معادلة سلوكية خطية تكتب بالشكل التالي:

$$CI = f(LPI, CIBP, EXC)$$

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يكتب على الشكل التالي:

$$F(CI) = \beta_0 + \beta_1 LPI_t + \beta_2 CIBP_t + \beta_3 EXC_t + \varepsilon_t$$

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية مع الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews10، ونتائج تقدير النموذج

يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم(04):

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج قياس أثر الاداء اللوجستي على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للورادات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

CI Variable: Dépendent			
variable	**coefficient**	**t-statistic**	**Prob**
C	37.90644	2.819871	0.0201
LPI	-0.203007	-0.170307	0.8685
CIBP	-0.416142	-1.242940	0.2453
EXC	-0.297061	-2.627623	0.0275
CI = 37.9064355447 - 0.203007278558*LPI - 0.41614214801*CIBP - 0.297061260037*EXC			
R^2=0.5067			
F-statistic=3.082921 / prob (F-statistic)=0.082921			

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

1-2-2 الدراسة الإحصائية للنموذج:

1-1-2-2 اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدا:

يستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 & \text{غير معنوية} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 & \text{معنوية} \end{cases}$$

عند مستوى معنوية 5% نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكل من β_0 وβ_3 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد أن احتمالية الخطأ في التقدير لهذه المعلمات أقل من 5%، ومنه فإننا نرفض فرض العدم H_0 أي أن β_0وβ_3 معنوية ونقر بمعنوية كل من معلمة الحد الثابت وسعر الصرف ومنه نستنتج أن المتغيرين التفسيرين لهما معنوية إحصائية في تفسير حجم معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر.

في حين نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكل β_1 وβ_2 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد أن احتمالية الخطأ في التقدير لهذه المعلمات أكبر من 5%، ومنه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل ونقر بعدم معنوية كل من معلمة الأداء اللوجستي ومؤشر الربط بالشحن البحري في الجزائر.

2-2-1-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج:

***اختبار فيشر:**

يفيد اختبار فيشر في معرفة مدى سلامة الشكل الرياضي للنموذج، حيث يتم رفض فرض العدم القائل بأن كل المعلمات تختلف عن الصفر إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ويتم قبول الفرض البديل بأن توجد على الأقل معلمة مقدرة تختلف معنويا على الصفر.

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_k = 0$$ المعالم غير معنوية

$$H_1: \exists \hat{\beta}_i \neq 0, \qquad \forall, i; 1.k$$ معلمة واحدة على الأقل معنوية

نلاحظ بأن القيمة الفعلية F-statistique=3.082921 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% نجد:

prob (Fstatistique=0.082921) بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أكبر من 5%، ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرض البديل H_1وهذا يدل على عدم معنوية النموذج عند 5%، ومعنويته عند 10%.

***معامل التحديد:**

وهذا يدل على أن (50.67%) R2=0.5067 يقدر معامل التحديد بـ

من معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الأداء اللوجستي الكلي، مؤشر ربط موانئ الدولة بموانئ العالم ، سعر الصرف) والباقي عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وهذه النسبة تدل على أن هناك ارتباط متوسط بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية للنموذج.

*** اختبارات تشخيص جودة النموذج:**

من المهم أن يخلو النموذج من مختلف المشاكل القياسية من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق من ذلك قمنا باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

بغية معرفة ما إذا كانت البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا أم لا، فإننا سوف نستخدم اختبار Jarque–Bera، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول أدناه .

الجدول رقم (05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	الفرضية العدم (H_0): البواقي ليست موزعة توزيعا طبيعيا	
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality test Jarque-Bera	Probability	Jarque-Bera
	0776189	0.506718

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

إحصائية Jarque-Bera تشير إلى رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية ليست موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج محل الدراسة، حيث تظهر قيمة تساوي 0.776189 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تقول بأن سلسلة البواقي ليست موزعة توزيعا طبيعيا.

- **اختبار الارتباط الذاتي:**

أظهرت نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي باستخدام اختبارBreusch-Godfrey وجود مشكل الارتباط التسلسلي للبواقي، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

	الفرضية العدم (H_0): توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
اختبار الارتباط الذاتي-Breusch Godfrey Serial Correllation LM Test(2)	F-statistic	Prob.F(2,7)	Obs*R-squared	Prob.chi-squared(2)
	0.712998	0.5226	2.200090	0.3329

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال اختبار مضاعف لاغرانج LM Test(2) يمكن الكشف عن مشكلة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كآي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 5%. تعكس مخرجات التقدير من خلال نتائج الجدول رقم(06) أن القيمة الاحتمالية (Prob.F(2,7)=0.5226) أكبر من 5%، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، ما يشير إلى خلو مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

- **اختبار عدم ثبات التباين:**

من اجل التحقق من أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين نستخدم اختبار ARCH لهذا الغرض، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (07): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

	الفرضية العدم (H0): عدم ثبات التباين			
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH	F-statistic	Prob.F(1,10)	Obs*R-squared	Prob.chi-squared(1)
	0.381043	0.5508	0.440468	0.5069

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

يسمح لنا اختبار ARCH إلى رفض أو قبول فرضية ثبات التباين وانطلاقا من القيمة الاحتمالية (Prob.F(1,10)=0.5508) أي أكبر من 5% مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين.

2-2 التفسير الاقتصادي للنتائج:

يتكون نموذج الدراسة المقدر بالجزائر خلال الفترة من(2007-2019) من معادلة سلوكية واحدة، وهي تبين أن متغير معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات يفسر بكل من: التغير في الاداء اللوجستي الكلي و مؤشر الربط بالشحن البحري وسعر الصرف بنسبة 50 بالمائة، أما النسبة الباقية فهي لعوامل أخرى لم تظهر في النموذج.

الجدول رقم (08): تطور الأداء اللوجستي ومعدل التغطية في الجزائر خلال الفترة من (2007-2019)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التغطية	3,71	3,67	2,05	2,49	2,78	2,52	1,9
الأداء اللوجستي	2,06	20,6	2,06	2,36	2,36	2,41	2,41
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	

معدل التغطية	2,79	2,81	2,81	2,79	4,57	4,63	
الأداء اللوجستي	2,649451	2,649451	2,769683	2,769683	2,45	2,45	

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

الشكل رقم(02): مخطط بياني يوضح تطور الأداء اللوجستي ومعدل التغطية في الجزائر خلال الفترة من (2007-2019)

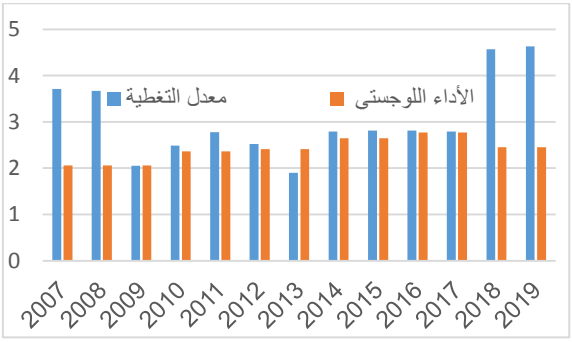

المصدر: من إعداد الباحثتين .

وبناءا على الجدول رقم (04) و الجدول رقم (08) والشكل البياني رقم (08)، تظهر النتائج ما يلي:

* عدم معنوية معلمة الاداء اللوجستي الكلي و معلمة مؤشر ربط ميناء الدولة بموانئ العالم في بلد الدراسة، مع أننا من الشكل والجدول أعلاه نلاحظ بأن الأداء اللوجستي يشهد نمو على الرغم من تباطئه، في المقابل نلاحظ بأن معدل التغطية يسجل ارتفاع في سنتي 2007و2008و2018و2019 وهذا يؤكد لنا بأن هناك متغيرات أخرى غير الأداء اللوجستي تؤثر عليه لم تظهر في النموذج، وكما سبق توضيحه في تحليل سابق بأن هناك سياسات متخذة من طرف الدولة كان لها أثر بارز وفعال في الرفع من معدل التغطية كبرنامج دعم النمو الإقتصادي2005-2009وسياسة التقشف ومنع الاستيراد في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، و أما التباطئ في تحسن الأداء اللوجستي في الجزائر الذي يفترض أن يكون له دور إيجابي في التنمية الاقتصادية، يمكن إرجاعه إلى أن الدولة تصب جل اهتمامها بتحسين المستوى الاجتماعي(زيادة أجور الموظفين، القضاء على البطالة، التعليم، قروض دعم وتشغيل الشباب...) على حساب وضع بنية تحتية صلبة و سن القوانين والتشريعات التجارية التي تشجع على التنويع الاقتصادي والقضاء على هيمنة الاقتصاد الريعي الآيل للزوال.

*إشارة معامل معلمة سعر الصرف السالبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم لنمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ومنه تحقيق التنويع الاقتصادي للوصول للنمو

والتنمية والخروج من التبعية للتصدير الأحادي ، وقد قدرت قيمة المعلمة بـ (0.297061-) بما يعني أن أي انخفاض في مؤشر سعر الصرف بمقدار 01% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع في حجم معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات بمقدار (0.297061%).

كما نلاحظ أن قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات عند حدود 37.90% بإشارة موجبة، كما نلاحظ معنويتها عند جميع مستويات المعنوية. يعود ذلك إلى الدور الفعال الذي تلعبه محددات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج في الرفع من معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر قد تكون كلاسيكية مثل: تكلفة التصدير، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الوطني، الادخار...الخ، و ليست الحديثة مثل: جودة البنية التحتية للميناء، عبء الإجراءات الجمركية، حركة النقل في الموانئ...الخ.

خلاصة:

تناولت الدراسة إشكالية أثر مؤشر الأداء اللوجستي على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2019 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم معنوية معلمة الأداء اللوجستي الكلي و معلمة مؤشر ربط ميناء الدولة بموانئ العالم في بلد الدراسة ، فالدراسة تؤكد وجود متغيرات أخرى مهمة وفعالة تؤثر في معدل التغطية لم تظهر في النموذج.

أما سعر الصرف الحقيقي كان له أثر عكسي على معدل التغطية في بلد الدراسة، وهو ما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية التي تتخذ من سياسة التخفيض في سعر الصرف من بين أهم السياسات المالية التي يمكن أن تتخذ في سبيل التشجيع على التصدير. حيث كلما انخفض مؤشر سعر الصرف الحقيقي بـ 1 بالمائة ارتفع التصدير بـ 29 بالمائة.

كما أظهر النموذج حسب إحصائية فيشر عدم معنويته في الجزائر عند 5 بالمائة، وأكدت الدراسة التطبيقية على أن محددات النموذج المشكل عندما تكون مجتمعة تشرح وتفسر معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر بنسبة 50 بالمائة، وباقي النسبة ترجع لعوامل أخرى لم تحدد في النموذج.

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هدا البحث انه رغم كل جهود الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات ، إلا أننا لاحظنا التراجع الكبير في حجم الصادرات والعجز في الميزان التجاري و ما هذا إلا دليل على عدم قدرة الدولة في الوصول إلى التنويع الاقتصادي الفعلي والخروج من اقتصاد الريع و هذا ما يتطلب إعادة النظر في السياسات و الإجراءات المتبعة و تسليط الضوء على القطاعات الأكثر فاعلية مثلا الفلاحة إلى جانب فتح المجال للقطاع الخدمي كالسياحة على سبيل المثال لان اغلب السلع التي أولتها الدولة اهتمام في السابق ليست بعيدة عن المحروقات، هذا من جهة ومن جهة أخرى إحداث ثورة في الجانب الخدمي اللوجستي، حيث أضحت الخدمات اللوجستية داعم أساسي لتعزيز القدرات التنافسية للدول وزيادة اندماجها في الاقتصاديات العالمية، حيث يسهم تحسين الأداء اللوجستي في خفض تكاليف التجارة، وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات لدعم المركز التنافسي للدولة مع منافسيها من مختلف المناطق في العالم.

ومن خلال الدراسة والنتائج تم التوصل إلى بعض التوصيات نلخصها كما يأتي:

إلى جانب وجوب الاهتمام بتقديم أداء لوجستي فعال في الجزائر(من خلال توفير بنية تحتية ملائمة بالإضافة إلى توفير نظام كفء لمراقبة وتتبع الشحنات المنقولة دوليا...الخ) يجب على الدولة الجزائرية سن قوانين وتشريعات تتماشى مع اقتصاد الدولة وتحقق تنمية مستديمة.

قائمة المراجع

السعيد بوشول، رياض ريمي، و محمد الناصر حميداتو. (29 ماي، 2020). دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة(الجزائر).

خالد هاشم عبد الحميد. (2020). لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2،لقاهرة، الصفحات 12-13.

فاروق سحنون. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس بسطيف، صفحة 193.

لحسن عقومة، و مراد جنيدي. (31 ديسمبر، 2020). قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2010-2019). المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر3(الجزائر)، المجلد08، العدد02، الصفحات 542-543.

محمد الأمين مكاوي، و شريط عابد. (2016). قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية، دراسة حالة الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد07، العدد12، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، الصفحات 191-192.

محمد بوبكر. (31 جويلية، 2016). أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطسة الصادرات للواردات في الدول المغاربية. مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم(الجزائر)،المجلد 06، العدد 11، صفحة 206.

محمد حشماوي، و لخضر بن عمر. (31 ديسمبر، 2015). معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي(الجزائر)، العدد09، صفحة 91 .

هبة الله محمد أحمد إسماعيل. (01 مارس، 2021). أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال(مصر) المجلد 35، العدد 01 " متخصص في العلوم الاقتصادية "، الصفحات 215-240.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Ekici, S., Kabak, O., & Ulengin, F. (n.d.). (27 ^;hk, 2019)
Improving logistics performance by reforming the pillars of Global Competitiveness Index.
HE, Y., CHOI, B.-R., WU, R., & WANG, Y. (2021, February28).
International Logistics: Does It Matter in Foreign Trade? Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 2 , pp. 453-463.
jouili, T. (2019, 30 May). Impact of Seaport Infrastructure Logistics Performance ; and Shipping Connectivity on Merchandise Exports . International Journal of Computer Science and Network Security (South Korea).
Ziyang Liu. Rui Liang. (15 July, 2020) Port Infrastructure Connectivity Logistics Performance and Seaborne Trade, on Economic Growth: Empirical Analysis An on ‘‘21st-Century Maritime Silk Road. Journal of coastal research. Special No106 coconut creek(florida 324-319 الصفحات.).

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج تقدير نموذج قياس أثر الاداء اللوجستي على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: CI
Method: Least Squares
Date: 12/14/21 Time: 11:33
Sample: 2007 2019
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.90644	13.44261	2.819871	0.0201
LPI	-0.203007	1.192006	-0.170307	0.8685
CIBP	-0.416142	0.334805	-1.242940	0.2453
EXC	-0.297061	0.113053	-2.627623	0.0275

R-squared	0.506720	Mean dependent var	3.040000
Adjusted R-squared	0.342294	S.D. dependent var	0.859544
S.E. of regression	0.697083	Akaike info criterion	2.363835
Sum squared resid	4.373319	Schwarz criterion	2.537665
Log likelihood	-11.36492	Hannan-Quinn criter.	2.328104
F-statistic	3.081743	Durbin-Watson stat	2.469480
Prob(F-statistic)	0.082921		

الملحق رقم (02) : الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

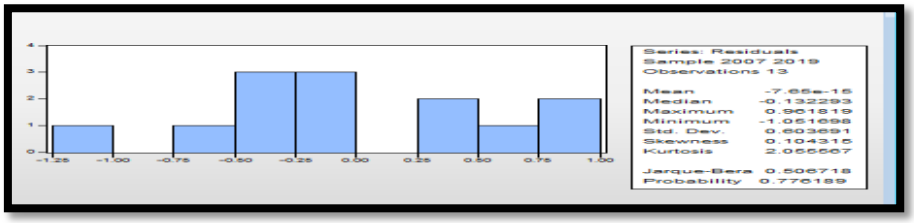

نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.381043	Prob. F(1,10)	0.5508
Obs*R-squared	0.440468	Prob. Chi-Square(1)	0.5069

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.712998	Prob. F(2,7)	0.5226
Obs*R-squared	2.200090	Prob. Chi-Square(2)	0.3329